

Distr.: General  
5 May 2017  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ٥ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

## القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده عن طريق تشجيع التنمية المستدامة وتعزيز الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة

تقرير الأمين العام

موجز

على الرغم من التراجع المطرد لانتشار الفقر المدقع في العقود الأخيرة، لا يزال مجموع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع كبيراً على نحو غير مقبول. فأبعاد الفقر والحرمان غير المتصلة بالدخل، الناتجة عن الفقر بين العمال وانعدام فرص الحصول على العمل اللائق والخدمات الصحية الأساسية والموارد الطبيعية، لا تزال متفشية. ويعيش كثير ممن أفلتوا من الفقر خلال السنوات الخمس عشرة الماضية حياةً محفوفة بالمخاطر بالقرب من خط الفقر، وما برحت أوجه التفاوت تتزايد في كثير من البلدان.

ويناقش هذا التقرير، المقدم استجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٧/٢٠٨ ولقراري الجمعية العامة ١٦/٦١ و ١/٦٨، هذه التحديات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المتكاملة وغير القابلة للتجزئة. ويحدد التقرير الاتجاهات الحالية المتصلة بتحقيق الهدف ١، كما يتقصى أوجه الترابط بين الهدف ١ وغيره من الأهداف والغايات تماشياً مع نهج متكامل لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد. وهو يحلل أيضاً إمكانية بناء أوجه التأزر من أجل القضاء على الفقر على نطاق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع الاعتراف بالحاجة إلى تطبيق استراتيجيات متنوعة في البلدان التي تواجه تحديات إنمائية مختلفة.



وسيتعين تعزيز الجهود الوطنية من خلال نظام متعدد الأطراف قوي يكون قادراً على توجيه التعاون الدولي في مجالي التحديات والفرص النُظمية. وتشكل منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي منبرا لذلك التنسيق الدولي، استنادا إلى الخبرة التحليلية والمعيارية الموجودة في جميع الهيئات الفرعية وهيئات الخبراء والأجزاء والمنتديات التابعة لها، واستنادا أيضاً إلى وضعها القوي كمنظومة متعددة أصحاب المصلحة.

## أولا - مقدمة

١ - لا تزال معدلات انتشار الفقر المدقع تواصل تراجعها الذي بدأته منذ عقود. فخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، انثُشَل أكثر من بليون شخص من براثن الفقر المدقع، بما في ذلك في بعض من أفقر بلدان العالم. ويمثل ذلك واحداً من أسرع معدلات الحد من الفقر على الصعيد العالمي في تاريخ البشرية.

٢ - بيد أن مجموع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع - أكثر من ٧٦٧ مليون شخص في عام ٢٠١٣ - لا يزال كبيراً على نحو غير مقبول<sup>(١)</sup>. ففي جميع أنحاء العالم، يعيش شخصٌ من كل ثمانية أشخاص على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم (انظر الوثيقة E/2016/75). كما أصبح الفقر يتركز بصورة متزايدة في مناطق معينة، حيث يظل عمقه واتساعه أحد التحديات الكبرى. وبينما انخفض الفقر الناجم عن انخفاض الدخل، فإن أبعاد الفقر والحرمان غير المتصلة بالدخل، مثل إمكانية الحصول على التعليم الجيد أو الخدمات الصحية الأساسية، لا تزال متفشية. ويظل عدد الأشخاص الباقين في الفقر دون تغير، ويظل التفاوت في تقاسم الرخاء والتباين المستمر في أبعاد التنمية غير المتصلة بالدخل مستمرين.

٣ - والقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم ومطلب لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وذلك أمر يرسده عنصر محوري في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشكل إلى جانب خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، إطاراً عالمياً شاملاً للقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة.

٤ - والقضاء على الفقر هو هدف رئيسي وشامل في خطة عام ٢٠٣٠. وباعتماد هذه الخطة، عقد رؤساء الدول والحكومات في جميع بلدان العالم العزم على تحرير الجنس البشري من طغيان الفقر وعلى تضييد جراح كوكبنا وحفظه. والهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة هو "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان". وتشمل الغايات السبع المتصلة به، في جملة غايات، القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا، وتخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بمقدار النصف على الأقل، وتنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني للجميع.

٥ - ومن أجل دعم جهود القضاء على الفقر وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، تقرر أن يكون الموضوع الرئيسي لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧ هو "القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده عن طريق تشجيع التنمية المستدامة وتعزيز الفرص والتصدي للتحديات ذات الصلة". وفي إطار تنفيذ الخطة ومتابعتها واستعراضها، يختار المجلس موضوعاً رئيسياً سنوياً يعزز من خلاله التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٦ - ويكفل المجلس الاقتصادي والاجتماعي توافراً موضوعه الرئيسي السنوي مع الموضوع السنوي المقابل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود تحت رعاية المجلس، من أجل تعزيز الاتساق. وموضوع

(١) وفقاً لبيانات البنك الدولي، التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي

www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview

المنتدى لعام ٢٠١٧ هو "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير". ويناقش المنتدى أيضاً مجموعة من أهداف التنمية المستدامة وأوجه ترابطها مع أهداف أخرى، بغرض تيسير إجراء استعراض متعمق للتقدم المحرز. والأهداف التي سيجري استعراضها في عام ٢٠١٧ هي الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤. وتتوج دورة المجلس لعام ٢٠١٧ في تموز/يوليه ٢٠١٧ بانعقاد المنتدى تحت رعاية المجلس، والجزء الرفيع المستوى من المجلس، واعتماد الإعلان الوزاري المشترك الصادر عن الجزء الرفيع المستوى والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٧ - ويتناول هذا التقرير الموضوع الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧. ويحدد الاتجاهات والفرص والتحديات الحالية المتصلة بتحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة في إطار التنفيذ الكلي لخطة عام ٢٠٣٠. كما يجلل إمكانية بناء أوجه التآزر من أجل القضاء على الفقر في جميع الإجراءات المتخذة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تسليط الضوء على الاستراتيجيات المتنوعة التي يمكن أن تتبعها البلدان التي تواجه سياقات وتحديات وطنية مختلفة. وفي السياق العالمي، يحدد التقرير التحديات والفرص النظامية التي تتطلب المزيد من التعاون والعمل على الصعيد الدولي.

٨ - ويستند التقرير إلى العملية التحضيرية لدورة المجلس لعام ٢٠١٧، ويجمع بين المساهمات التحليلية المقدمة من منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمدخلات المقدمة من أصحاب المصلحة في مشاركتهم في أجزاء دورة المجلس ومنتدياته، ومنظومة المجلس. وسيتم إبراز الابتكارات الأخيرة في مجال القضاء على الفقر على أساس المساهمات الفنية الناشئة عن عمل المجلس بشأن هذا الموضوع خلال دورته لعام ٢٠١٧.

٩ - وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام الذي أعد للمناقشة المواضيعية لدورة المجلس لعام ٢٠١٧ والمعنون "فيما وراء الناتج المحلي الإجمالي: الفقر المتعدد الأبعاد وأهداف التنمية المستدامة" (E/2017/69).

## ثانياً - الفقر في سياق خطة عام ٢٠٣٠

### ألف - القضاء على الفقر: عمل غير منجز

١٠ - على الرغم من المكاسب التي تحققت، فقد تباين التقدم المحرز في القضاء على الفقر ولا تزال أوجه التفاوت قائمة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، في سياق العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كان كثيرون ممن انتقلوا فوق الخط الدولي للفقر المدقع يعيشون في السابق تحت هذا الخط مباشرة. وكانت الزيادات الصغيرة في الدخل المتأتمية من النمو الاقتصادي أو التحويلات الحكومية كافية في كثير من الأحيان لانتشال الأسر المعيشية فوق تلك العتبة.

١١ - وفي إطار أهداف التنمية المستدامة، توجد حاجة إلى بذل جهود متضافرة لانتشال الجماعات السكانية المتبقية من براثن الفقر المدقع. ومن بين الذين لا يزالون يعيشون تحت الخط الدولي للفقر المدقع، يقل عدد من يعيشون تحت هذا الخط مباشرة بكثير عن ذي قبل، وهم أكثر فقراً وتوجد صعوبة أكبر في الوصول إليهم.

١٢ - ولا يزال كثير ممن أفلتوا من براثن الفقر في السنوات الخمس عشرة الماضية يعيشون حياة محفوفة بالمخاطر بالقرب من خط الفقر وهم عرضة للصدمات التي يمكن أن تدفع بهم مرة أخرى إلى هوة الفقر. ومع الترابط العالمي، يتزايد تعرض الأشخاص لهذه الانتكاسات، ولا سيما الانتكاسات الناجمة عن تقلب التدفقات الرأسمالية، وتذبذبات الأسواق العالمية، وأنماط المناخ، وكذلك عن الكوارث الطبيعية المهلكة والنزاعات وحالات التشرذم الناجمة عنهما.

١٣ - ومن التحديات الأساسية الأخرى التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة تفاقم اللامساواة. فقد شهدت مجتمعات كثيرة تزايد الفوارق في الثروة والدخل والنتائج على نطاق المؤشرات الرئيسية. وحتى في البلدان التي شهدت انخفاضاً مبهراً في مستويات الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ظلت اللامساواة تحدياً قائماً. ففي البلدان النامية، يعيش أكثر من ٧٥ في المائة من الناس في مجتمعات تفاوت فيها توزيع الدخل في عام ٢٠١٠ بصورة أكبر من تفاوته في عام ١٩٩٠<sup>(٢)</sup>. وكانت أوجه اللامساواة الآخذة في التزايد متفشية أيضاً في البلدان المتقدمة خلال تلك الفترة.

١٤ - ويمكن أن تؤدي أوجه انعدام المساواة المتأصلة إلى زيادة صعوبة القضاء على الفقر. وقد خلصت دراسة أجريت مؤخراً وتضمنت مقارنة بين بلدان العالم الأكثر مساواة والأكثر تفاوتاً في توزيع الدخل إلى أن حدوث زيادة في الدخل بنسبة ١ في المائة في البلدان التي يزيد فيها التفاوت نسبياً يؤدي إلى خفض معدل الفقر بنسبة ٠,٦ في المائة، بينما تؤدي نفس الزيادة في البلدان التي تزيد فيها المساواة نسبياً إلى خفض معدل الفقر بنسبة ٤,٣ في المائة<sup>(٣)</sup>.

## باء - أوجه التآزر والتنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة

١٥ - يمثل توسيع نطاق خطة التنمية، بما يشمل اعتماد أهداف التنمية المستدامة، تحولا كبيرا في السياسة الإنمائية العالمية. فالإجراءات المتخذة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مترابطة وتتطلب استجابات سياسية متكاملة تزيد إلى أقصى حد من فرص التآزر وتحقق التوازن في المفاضلات.

١٦ - ونتيجة لذلك، زاد الطلب على تكامل السياسات بصورة كبيرة. فالتكامل يقع في صميم التنمية المستدامة؛ ولم يعد من الممكن اتخاذ قرارات سياسية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة منعزلة. ويلزم تحقيق التكامل بين السياسات داخل القطاعات وفيما بينها ودعم ذلك التكامل من خلال كفاءة تنسيق السياسات واتساقها على نطاق الجهود الإنمائية المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

١٧ - فعلى سبيل المثال، توجد أوجه تآزر في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر من خلال توسيع نطاق التعليم وكفالة المساواة بين الجنسين وتعزيز عمالة المرأة. وقد تبين أن النساء اللاتي يشاركن في القوة العاملة يعدن استثمار دخلهن في تحسين التغذية والصحة والتعليم لفائدة أفراد الأسر المعيشية، مما يعزز مستوى المعيشة ويحد من الفقر غير المتصل بالدخل. ويعتبر توفير تغذية أفضل وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات من المكاسب الاجتماعية لسياسات العمالة المتكاملة التي تراعي البعد الجنساني.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية، ٢٠١٤.

(٣) انظر UNDP، "Ending poverty by 2030: UNDP's perspective and role"، issue brief (March 2016)، و Martin Ravallion، "How long will it take to lift one billion people out of poverty?"، *World Bank Research Observer*، vol. 28، No. 2 (August 2013)، pp. 139-158.

١٨ - وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، يرتبط الهدف ١ مباشرةً بعشرة أهداف أخرى. وتخلق هذه الارتباطات إمكانية تحقيق أوجه التآزر وتكامل طائفة واسعة من السياسات ذات الصلة. وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في عام ٢٠١٧، ستناقش بالتفصيل مسألة تكامل السياسات، ولا سيما أفضل السبل لتحقيق التآزر بين الأهداف ١ و ٢ (القضاء على الجوع) و ٣ (الصحة والرفاه) و ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين) و ٩ (الصناعة والابتكار والبني التحتية) و ١٤ (الموارد البحرية).

١٩ - وما تدل عليه أوجه الترابط هذه هو أن تكامل السياسات في سياق أهداف التنمية المستدامة منه هو عمل أكثر تعقيداً منه في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، يتطلب تحقيق الإنتاج المستدام الاضطلاع بمجموعة واسعة من الأنشطة المترابطة مثل التدخلات في مجال الهندسة الزراعية لزيادة المحاصيل والاستثمار في البنية التحتية الريفية وزيادة الكفاءة في استخدام المياه والقيام باختيارات أفضل في تخصيص أراض إضافية للإنتاج الزراعي. وثمة تحديات إنمائية أخرى، كالتوسع الحضري المستدام وحماية التنوع البيولوجي والتحول إلى نظم للطاقة منخفضة الكربون، تتطلب أيضاً وضع سياسات ونهج متكاملة على درجة مماثلة من التعقيد.

٢٠ - وسيلزم أيضاً أن تسعى جميع الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة إلى تحقيق تكامل السياسات. وسيتمثل أحد التحديات الهامة في كفاءة المواءمة الفعالة بين الجهود التي تبذلها مجموعة الجهات الفاعلة الإنمائية التي تزداد تنوعاً من أجل دعم تكامل السياسات، بما في ذلك في إطار تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وقد برز بشكل خاص التعاون بين بلدان الجنوب على صعيد الحكومات بوصفه قوة هامة في مجال التنمية، كما يحتمل أن يستمر ازدياد عدد وتنوع الجهات الفاعلة العامة والخاصة المعنية بالتنمية.

## جيم - الطابع الدينامي للفقير

٢١ - الفقر، وفقاً لتجربة كثيرين ممن خبروه، دينامي في طابعه. فالصددمات بشتى أنواعها التي تؤثر في مداخل الأسر المعيشية ونفقاتها تتسبب في إدخال هذه الأسر دائرة الفقر وإخراجها منها. وفي بعض البلدان، يمر قطاعٌ عريض من المجتمع بفترات متكررة ومؤقتة يعيش فيها تحت خط الفقر.

٢٢ - واحتمالات تعرض الأفراد أو الأسر المعيشية للفقير وغيره من أشكال الحرمان، وقدرتهم على الخروج من دائرة الفقر، لا تعتمد فقط على طبيعة الصدمات التي تؤثر فيهم بل تعتمد أيضاً على الوضع الأولي للأسر المعيشية من حيث الأصول والدخل والقدرة على الحصول على السلع والحماية الاجتماعية. فعندما يواجه الأشخاص ذوو المدخرات أو الأصول المحدودة مخاطر صحية أو صدمات أخرى فإنهم قد يعجزون عن تدبير أمورهم وكثيراً ما يُدفعون إلى وهدة الفقر. ويشاهد ذلك في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء.

٢٣ - وتبين التقديرات أن نسبة تتراوح من ٢٠ إلى ٦٠ في المائة من الذين يفلتون من الفقر غالباً ما يقعون في براثنه من جديد خلال فترة تتراوح من ٤ إلى ١٠ سنوات، وأن ما يقرب من ٩٠٠ مليون شخص على الصعيد العالمي عرضة للوقوع في براثن الفقر نتيجة للأزمات، سواء كانت مالية أو طبيعية أو غير ذلك (انظر الوثيقة E/CN.5/2017/3). وإضافةً إلى ذلك، فإن الذين أفلتوا من براثن الفقر بحسب مقاييس الدخل يمكن أن يظلوا فقراء نسبياً في السياق المحلي الذي يعيشون فيه أو من حيث تعرضهم لحالات من الحرمان الشديد في الصحة والتعليم والمستوى المعيشي.

٢٤ - وتشير هذه البيانات إلى ضرورة تطبيق استراتيجيات مختلفة للتصدي للفقير المدقع والحيلولة دون وقوع الناس في براثن الفقر والحفاظ على التقدم الذي يحرزه من يفلتون من براثن الفقر المدقع. ولا غنى لأي خطة وطنية توضع للقضاء على الفقر عن رسم سياسات تتباين بحسب الطابع العابر أو الدائم لحالات الحرمان التي يواجهها الأشخاص. وفي الوضع الأمثل، يستخدم مزيج من الأدوات لتوفير الحماية من الصدمات، وتحسين ظروف الأسر المعيشية، بسبل تشمل توسيع نطاق الفرص ودعم الخروج الدائم من دائرة الفقر.

٢٥ - وثمة مثال آخر على الطابع الدينامي للفقير يرتبط بالغذاء والأمن الغذائي. فحتى يتسنى التصدي للصدمات المتصلة بالغذاء، فمن الضروري توفير الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة والأسر العاملة في الزراعة والنساء الريفيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والشباب والفئات الضعيفة أو المهمشة. ويتطلب القضاء على الجوع وانتشال الناس من براثن الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ مزيجاً من الاستثمارات المراعية للفقراء في مجالات الزراعة والتنمية الريفية وتدابير الحماية الاجتماعية المستدامة لتخفيف حدة الصدمات الغذائية.

٢٦ - ويمكن أن يكون للاتجاهات السكانية تأثير بالغ الأهمية على القضاء على الفقر، بتأثيرها على الدخل والهياكل التي يمكن أن تتسبب في دخول الناس دائرة الفقر وخروجهم منها. ويمكن أن يتأثر الفقر بالديناميات السكانية، بما في ذلك نمو السكان والهيكلة العمري وتوزيع السكان بين الريف والحضر، كما يمكنه أن يؤثر فيها.

## دال - التوزيع الاجتماعي والجغرافي للفقير

٢٧ - مع التسليم بأن الفقر يمكن أن يكون دينامياً، فإن أحد الدروس المستفادة من تجربة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية هو أن الفقر يمكن أن يتركز أيضاً في أوساط فئات اجتماعية ومناطق جغرافية بعينها. ولذلك فإن معرفة من هم الفقراء والأماكن التي يعيشون فيها تشكل عنصراً أساسياً في القضاء على الفقر.

٢٨ - وعلى وجه الخصوص، توجد فئتان كبيرتان من فقراء العالم معرضتان بوجه خاص لخطر أن تتجاوزهما الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر. الأولى هي فئة الذين يعيشون في "جيوب" من الفقر المدقع وتُركوا خلف الركب نتيجة إخفاق الأسواق أو الحوكمة أو الإقصاء أو التهميش. وتعيش غالبية أفراد هذه الفئة في بلدان متوسطة الدخل تسجل فيها في المتوسط معدلات مرتفعة للتقدم المحرز في مجال الحد من الفقر. ويعيش كثيرون منهم في مجتمعات محلية نائية، منفصلة بدرجة كبيرة عن المجتمع، أو ينتمون إلى فئات مهمشة تواجه مصادر متعددة من التمييز.

٢٩ - أما الفئة السكانية الثانية المعرضة للخطر فهي فئة السكان الذين يعيشون في أفقر البلدان، التي عزل كثير منها إلى حد كبير عن العولمة. وقد حددت دراسة أجريت مؤخراً ٢٤ بلداً ينتشر فيها الفقر المدقع على نطاق واسع ولديها في الوقت نفسه سجل أداء سيء في مكافحة الفقر، وانتهت إلى أن هذه الفئة الفرعية من البلدان يسكنها ٢٦٥ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع. وما لم تكن هناك شراكات قوية وتعاون إنمائي كاف وفعال، يواجه هؤلاء الأشخاص خطراً كبيراً أن يُتركوا خلف ركب التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يتزايد تركيز الفقر المدقع في المناطق المتضررة من

النزاعات؛ فمن مجموع تلك البلدان الـ ٢٤، كانت لدى ١٣ بلدا بعثات لحفظ السلام في العقد بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥<sup>(٤)</sup>.

٣٠ - وعلى الصعيد العالمي، يعيش نحو ٨٠ في المائة من الفقراء المعدمين في المناطق الريفية ويعملون في الزراعة. وتزيد احتمالات أن يكون عمال الزراعة فقراء بأكثر من ٤ مرات عنها للعمال في قطاعات الاقتصاد الأخرى، ويعزى ذلك إلى عوامل شتى، من بينها انخفاض الإنتاجية، وضعف البنية التحتية، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، ولا سيما بين النساء. وبشكل الفقراء العاملون في المناطق الريفية وأسرهم نسبةً كبيرة من الذين يعانون الجوع وسوء التغذية. وإضافةً إلى ذلك، فإن التحديات العالمية، من قبيل تغير المناخ والهجرة، غالباً ما تؤثر على المناطق الريفية.

٣١ - وفي الوقت نفسه، بدأ الفقر يزحف بصورة متزايدة إلى المناطق الحضرية؛ فحتى عام ٢٠١٤، كان هناك ٨٨١ مليون من قاطني الحضر في العالم يعيشون في أحياء فقيرة تقل فيها أو تنعدم إمكانية حصولهم على المأوى والخدمات الحضرية الأساسية والمرافق الاجتماعية.

٣٢ - وتزيد احتمالات الفقر عند الأطفال عنها عند الكبار. ففي عام ٢٠١٣، كان الأطفال دون سن ١٨ يمثلون نصف فقراء العالم، أي نحو ٣٨٥ مليون طفل في المجموع. وفي البلدان النامية، تزيد احتمالات العيش في أسر معيشية معدمة بمقدار الضعف عند الأطفال عنها عند الكبار، وتقدر نسبة الأطفال الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم بـ ١٩,٥ في المائة، مقارنة بنسبة ٩,٢ في المائة للكبار. والأطفال الأحدث سناً هم الأسوأ حالاً، إذ يعيش أكثر من ٢٠ في المائة من جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلدان النامية في أسر معيشية معدمة، ويتركزون في أجزاء معينة من العالم النامي، هي تحديداً أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا<sup>(٥)</sup>.

٣٣ - والفقر هو أيضاً أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد رفاه المسنين. ويكون خطر الوقوع في برائته في السن المتقدمة أكثر وضوحاً في البلدان النامية. والمسناً أكثر عرضة بكثير لهذا الخطر من المسنين. وفي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، تكون احتمالات العيش في ربة الفقر أكبر عند الأسر المعيشية التي ترأسها مسنات منها عند الأسر المعيشية التي يرأسها مسنون.

٣٤ - وفي كل ما تقدم، يمثّل الأشخاص المنتمون إلى جماعات الأقليات تمثيلاً زائداً بصورة كبيرة، ويشمل ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات العرقية واللغوية، وأبناء الشعوب الأصلية. ففي ٣٣ بلداً نامياً، وجد أن أكثر من ثلثي الفقر المتصل بالتعليم والصحة ينتشر في أوساط الأسر المعيشية التي يكون رئيسها من المنتمين إلى أقلية عرقية. وفي ١٦ بلداً، كانت أفقر النساء المنتميات إلى جماعات عرقية محرومة هن الأكثر عرضة لأن يُترك خلف ركب التقدم في مجالي التعليم والصحة<sup>(٦)</sup>.

(٤) Laurence Chandy, Hiroshi Kato and Homi Kharas, eds., *The Last Mile in Ending Extreme Poverty* (Washington, D.C., Brookings Institution Press, 2015).

(٥) United Nations Children's Fund and World Bank Group, "Ending Extreme Poverty: a Focus on Children", briefing note, October 2016.

(٦) Tanvi Bhatkal, Emma Samman and Elizabeth Stuart, "Leave no one behind: the real bottom billion", ODI Briefing (London, Overseas Development Institute, 2015).

٣٥ - وتشيع جيوب الفقر أيضاً في البلدان المتقدمة النمو. فعلى الرغم من أوجه التحسن في متوسط مستويات المعيشة، لا تزال توجد في أغنى البلدان فئات معرضة بشدة لخطر أن تترك خلف ركب التقدم الأخير في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار. فعلى سبيل المثال، كان ٨٠ في المائة من شعب الروما في بلدان الاتحاد الأوروبي معرضاً لخطر الفقر في عام ٢٠١٦<sup>(٧)</sup>.

## هاء - تقييم التحديات في مجال القضاء على الفقر في مجموعات قطرية محددة

٣٦ - بينما يتراجع الفقر المدقع على الصعيد العالمي، لا تفتأ ملامح الفقر تتغير على الصعيد الإقليمي. وتلك نتيجة مباشرة لتباين التقدم المحرز، الذي يتجلى بأوضح صوره في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ يسكنها ٤١ في المائة من فقراء العالم، أي ما يعادل ٣٨٩ مليون شخص، وفقاً لتحليل أجراه البنك الدولي. وما لم يتم تعجيل وتيرة الاتجاهات الحالية للحد من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يكون تحقيق الهدف ١ مستبعداً إلى حد كبير<sup>(٨)</sup>.

٣٧ - وفي أقل البلدان نمواً، شهدت بلدان كثيرة زيادات في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة نمو صادراتها واتساع قاعدة المستهلكين. بيد أن نمو صادراتها غالباً ما يستند إلى السلع الأولوية، التي يمكن أن تعرضها لصدمات في أسواق السلع الأولية العالمية وتحد من خياراتها لترجمة النمو الذي تقوده الصادرات إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولا غنى عن بناء القدرات في مجالي الصناعة التحويلية والتجارة لتنويع الأداء الاقتصادي وإحداث تحول هيكلية يحقق النمو الشامل.

٣٨ - وتواجه البلدان النامية غير الساحلية تحديات فريدة. فاعتماد هذه البلدان في تجارتها الدولية على نظم عبور خاصة ببلدان أخرى يزيد من تعقيد التحديات التي تواجهها في تطوير الصناعات وزيادة اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وسيتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تجد فرصاً جديدة للتعاون في مجال البنية التحتية للعبور وتعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة والشركاء الإقليميين.

٣٩ - ومن التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية قابلية تأثرها بالصدمات الاقتصادية وتزايد تعرضها للأخطار الطبيعية. وكنسبة من الإنفاق الاجتماعي، فإن الخسائر التي يتوقع أن تتكبدها البلدان المنخفضة الدخل سنوياً من جراء الكوارث الواسعة النطاق تزيد ٥ مرات عنها في البلدان المرتفعة الدخل. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن الخطر الذي تشكله الكوارث الطبيعية في المستقبل يهدد بإفنائها.

٤٠ - وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن بليونيين شخص يعيشون حالياً في بلدان تتأثر نتائج التنمية فيها بالنزاع والعنف. وسيزداد تركيز الفقر المدقع في المناطق المتضررة من النزاعات، إذ سيزداد معدله من ١٧ في المائة من المجموع العالمي اليوم إلى نحو ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، في الوقت الذي يحرز فيه

(٧) يشير هذا الرقم في الواقع إلى قياس الفقر النسبي المستخدم في الاتحاد الأوروبي (الفرد الذي يقل نصيبه من الدخل عن ٦٠ في المائة من الوسيط الوطني). انظر European Union Agency for Fundamental Rights, *Second European Union Minorities and Discrimination Survey: Roma - Selected findings* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2016).

(٨) World Bank Group, *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality* (Washington, D.C., 2016). World Bank, 2016.

باقي العالم تقدماً<sup>(٩)</sup>. ويمثل التصدي للنزاعات أولوية استراتيجية بالغة الأهمية للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وهو أيضاً أمر مهم مع سعي المجتمع العالمي إلى تنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

٤١ - وقد حدث تحولٌ مهم في التوزيع العالمي للفقر إلى البلدان المتوسطة الدخل. ففي عام ١٩٩٠، كان ٩٣ في المائة من فقراء العالم يعيشون في بلدان منخفضة الدخل. وفي الوقت الحالي، يعيش أكثر من ٧٠ في المائة من فقراء العالم في بلدان متوسطة الدخل، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وتعيش غالبية من أفقر سكان العالم حالياً في بلدان انتقلت من فئة البلدان المنخفضة الدخل إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل بعد عام ١٩٩٩.

٤٢ - وسُجلت أيضاً زيادة في الفقر في البلدان المتقدمة النمو. فالتقديرات تشير إلى أنه في عام ٢٠١٢، كان أكثر من ٣٠٠ مليون شخص من سكان البلدان المتقدمة النمو يعيشون في الفقر، بحسب تعريفه بالقيمة النسبية على أساس انخفاض دخل الفرد عن ٦٠ في المائة من الدخل الوسيط<sup>(١٠)</sup>.

## واو - استخدام البيانات وثورة البيانات

٤٣ - من الضروري معرفة من هم أضعف الناس، لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. ولهذا البيانات أهمية حاسمة في توسيع الفرص المتاحة للأشخاص واختطاط مسارات تفضي إلى التنمية المستدامة. وتعبّر خطة عام ٢٠٣٠ بلغة صريحة عن الحاجة إلى بيانات جيدة يسهل الوصول إليها وتصدر في أوانها، باعتبارها الأساس لاتخاذ القرارات السليمة. وقد بينت الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أهمية استخدام مؤشرات قوية إحصائية لتتبع التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف ملموسة ومحددة زمنياً. وبينت المساعي الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف أيضاً قيمة استخدام البيانات لحفز جهود التنمية، وتنفيذ تدخلات محددة الأهداف، وتحسين المساءلة. ونتيجة لذلك، تؤكد خطة عام ٢٠٣٠ أهمية تنشيط الجهود للتوسع في إعداد واستخدام بيانات التنمية.

٤٤ - وعلى الرغم من حدوث تحسنات، تظل هناك ثغرات كبيرة في جودة البيانات ومدى توافرها. وفي كثير من الأحيان، يظل أفقر الناس وأضعفهم خارج مجال الرؤية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي يشهد فيها الفقر إلى أقصى حد، يفتقر نحو ٦٠ في المائة من البلدان إلى بيانات كافية لرصد اتجاهات الفقر. وعلى الصعيد العالمي، يقدر أنه لم تسجل قط ولادات نحو ٢٣٠ مليون طفل دون سن الخامسة، أي ما يقارب ربع جميع الأطفال دون سن الخامسة. والأطفال الذين لا يسجلون وقت الولادة أو يفتقرون إلى وثائق هوية غالباً ما يُستبعدون من الحصول على التعليم والرعاية الصحية وغيرهما من الخدمات الأساسية.

٤٥ - ومن الدروس المستفادة من العمل المبذول لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن المتوسطات الوطنية يمكن أن تخفي الفوارق في بعض الأحيان. ولهذا السبب ينبغي، متى أمكن وكان ملائماً، أن

(٩) وفقاً لتقديرات البنك الدولي، التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي [www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/overview#1](http://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/overview#1)

(١٠) International Labour Organization, *World Employment Social Outlook 2016: Transforming jobs to end poverty* (Geneva, International Labour Office, 2016).

تصنف المؤشرات حسب نوع الجنس والسن والانتماء العرقي وغير ذلك من معايير الضعف، بما في ذلك الموقع الجغرافي.

٤٦ - وقد أسفرت ندرة البيانات المصنفة في معظم البلدان عن عدم كفاية المعلومات بشأن من يتكون خلف الركب. وعلى سبيل المثال، شكّل نقص البيانات المصنفة عن الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالحد من الفقر، تحديات عديدة من حيث رصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين، ذلك أن مقاييس الفقر الناجم عن انخفاض الدخل غالباً ما تُحسب بافتراض أن موارد الأسر المعيشية توزع بالتساوي بين أفرادها. وهذه المقاييس لا تبين الأبعاد الجنسانية للفقر، مثل عدم المساواة في تقاسم موارد الأسرة المعيشية أو عدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة. كما تعجز النظم الإحصائية الوطنية في كثير من الأحيان عن توفير البيانات اللازمة لرصد مخاطر الوقوع في رتبة الفقر والاستبعاد من العمل اللائق أو نُظم الحماية الاجتماعية.

٤٧ - ويتطلب رصد التقدم المحرز في مجال القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ثورة في البيانات، من خلال الاستثمار في البيانات وتعزيز القدرة الإحصائية، ولا سيما من خلال النظم الإحصائية الوطنية في البلدان النامية. وتلك الثورة مسؤولة مشتركة للحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولا غنى عن زيادة التنسيق والتعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ودوائر الأعمال لتعزيز القدرات اللازمة للمساهمة في متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ على الصُّعد المحلي والوطني والدولي. وإلى جانب دمج البيانات المستمدة من التكنولوجيات الجديدة مع البيانات التقليدية، ينبغي استخدام المصادر الجديدة للبيانات لإعداد المعلومات العالية الجودة ذات الصلة، بقدر أكبر من التفصيل وتواتر أكبر من أجل تعزيز التنمية المستدامة ورصدها.

### ثالثاً - الإجراءات السياساتية للقضاء على الفقر

#### ألف - الفرص الاقتصادية

السعي إلى تحقيق نمو شامل للجميع وتمتد القاعدة يتيح الفرص للجميع

٤٨ - يتطلب القضاء على الفقر في سياق خطة عام ٢٠٣٠ تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمطرد (الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة) كما يتطلب التصنيع المستدام (الهدف ٩)، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. فالفقر المستمر، المقترن بالتفاوت الكبير والمتزايد، يهدد بتقويض فرص النمو في المستقبل ويضعف أثر النمو على القضاء على الفقر.

٤٩ - ومن الدروس المستفادة من إطار الأهداف الإنمائية للألفية أن هناك حاجة إلى اتساق الاستراتيجيات على الصعيد الوطني لدعم النمو الشامل للجميع المتمتع القاعدة. كما توجد ضرورة إلى اتخاذ إجراءات محددة لمساعدة الفقراء على إدارة المخاطر من أجل زيادة شمول النمو وتمكين التجارة والاستثمار المراعيين للفقراء.

٥٠ - وتشكل سياسات الاقتصاد الكلي عنصراً حاسماً في القضاء على الفقر، من خلال تشجيع النمو الاقتصادي وتوفير الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يحد من آثار الصدمات الاقتصادية. فالصدمات السالبة تحدث أثراً أكبر على الفقر بالقيمة المطلقة.

٥١ - وسيؤدي الاستثمار في قاعدة اقتصادية وتجارية أكثر تنوعاً إلى بناء القدرة على الصمود في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. ويمكن أن يكون القطاع الخاص شريكاً قادراً على إحداث التحول في الحد من الفقر واللامساواة وفي ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالقطاع الخاص بمقدوره خلق فرص العمل اللائق، وبمقدوره أيضاً إتاحة التدريب على المهارات وزيادة الدخل وتوفير إمكانية الحصول على المعارف والتكنولوجيا والابتكار.

### إيجاد فرص العمل والعمل اللائق

٥٢ - يقع في صميم جهود القضاء على الفقر إيجاد فرص العمل اللائق للجميع، على النحو المبين في الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق خطة عام ٢٠٣٠، سيستند التحول الاقتصادي إلى زيادة في فرص العمل الإنتاجي تكفل إمكانية تفعيل العمال لطاقتهم الكامنة في إطار من الكرامة والاحترام. ويمكن أن يدفع ذلك دينامية للنمو موجهة نحو القضاء على الفقر عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية، وإتاحة زيادة الدخل، وتوسيع نطاق استثمارات القطاع الخاص، وتعزيز الإيرادات الضريبية الحكومية، وزيادة الاستثمار العام في توفير الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية المادية. ويشكل التغيير التكنولوجي، وهو عنصر رئيسي في التحول الاقتصادي المتوخى، فرصاً وتحديات على حد سواء في دعم أسواق العمل الشاملة للجميع.

٥٣ - وتقع أوجه التفاوت في سوق العمل والاستبعاد منه في صميم التحدي الذي تواجهه جهود القضاء على الفقر. ويعزى ذلك إلى أن فرص العمل الضعيفة أو المحدودة تؤثر سلباً على الدخل، وتؤثر في حالات كثيرة على إمكانية الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية، التي يرتبط العديد منها بسوق العمل الرسمي. ونتيجة لذلك، يواجه الأشخاص الذين يفتقرون إلى العمل اللائق مخاطر أكبر بالوقوع في براثن الفقر والضعف والإقصاء الاجتماعي. والمعرضون بشكل خاص لهذه المخاطر هم الأشخاص الذين لا يتمتعون بفرص متساوية في سوق العمل، بمن فيهم النساء والشباب والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة والعاطلون عن العمل لفترات طويلة والمنتجون إلى أقليات عرقية وأقليات أخرى.

٥٤ - وفي عام ٢٠١٦، لم يتمكن ٣ من بين كل ١٠ عمال من الرجال والنساء في البلدان الناشئة والبلدان النامية، أي نحو ٧٨٣ مليون شخص، من كسب ما يكفي لانتشال أنفسهم وأسرهم من تحت عتبة الفقر المعتدل البالغة ٣,١٠ دولارات في اليوم. ويمثل الشباب (من سن ١٥ إلى ٢٤) نسبة كبيرة بصورة غير متكافئة من الفقراء العاملين. وفيما يتعلق باتجاهات النمو الحالية، ستتنخفض معدلات العمال الفقراء في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وإن كان بوتيرة أبطأ من وتيرتها في السنوات الـ ٢٥ السابقة.

٥٥ - وفي البلدان النامية، يعمل في الاقتصاد غير الرسمي ما بين ٣٥ و ٩٠ في المائة من مجموع العاملين. ويعكس العمل غير الرسمي الوقائع الشديدة التنوع للأجور والعمل الحر على الصعيد العالمي. وبالنسبة للعاملين، غالباً ما يعني العمل غير الرسمي أجوراً منخفضة ومحدودية فرص الاستفادة من الموارد ونظم الحماية القانونية والاجتماعية.

٥٦ - وينتشر الفقر في المناطق الريفية على نطاق واسع، ولا سيما في جنوب آسيا وأفريقيا. وحتى يتسنى تحويل العمل في المناطق الريفية بحيث يتيح سبل العيش المستدامة والقضاء على الجوع، على النحو الذي يدعو إليه الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، يلزم اعتماد استراتيجيات سياساتية متكاملة وتنسيق العمل بين مختلف الوزارات الحكومية. كما يلزم تكليف الحكومات المحلية، وبخاصة في المناطق الريفية، بولايات قوية وأوسع لمكافحة الفقر، ولا سيما عن طريق التركيز على إيجاد فرص العمل.

## باء - نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية

٥٧ - تضطلع نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، بدور جوهري في القضاء على الفقر عن طريق الحد من انعدام الأمن الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي، على النحو المبين في الغاية ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن بالتالي أن تساعد الحماية الاجتماعية في الحفاظ على التنمية الطويلة الأمد والحد من أثر التقلبات الاقتصادية.

٥٨ - وتقدير منظمة العمل الدولية أن ٧٣ في المائة من سكان العالم يفتقرون إلى الضمان الاجتماعي الكافي<sup>(١١)</sup> والإنفاق على الحماية الاجتماعية هو استثمار في البنية التحتية البشرية والاجتماعية يكمل الهياكل الأساسية المادية والسياسات القطاعية الكافية في بناء القدرات الإنتاجية وتوسيعها، مع دعم الدخل والطلب المحلي بشكل هيكلي وعلى مدى الدورات الاقتصادية.

### الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية

٥٩ - يؤدي ضمان الحصول على الدخل الذي توفره نظم الحماية الاجتماعية إلى تحسين سبل عيش الكثير من الناس وقدرتهم على الصمود في جميع فئات الدخل كما يتيح فرص التعليم والتنقل الجغرافي والعمل وبالتالي فرص تحقيق الدخل في الوقت الراهن وفي المستقبل.

٦٠ - وضمان استفادة الجميع من نظم الحماية الاجتماعية، بسبل تشمل القيام حسب الاقتضاء بوضع وإبقاء حدود دنيا للحماية الاجتماعية تتحدد على الصعيد الوطني، ليس مهماً فقط لمساعدة الذين يعيشون في الفقر أو المعرضين للوقوع في براثنه، وإنما هو أيضاً أحد العوامل التي تساعد على استقرار الاقتصاد والحفاظ على قابلية التوظيف وتعزيزها.

٦١ - وقد بينت دراسة أعدها خبراء في جامعة الأمم المتحدة أن السياسات المحددة في شكل الحماية الاجتماعية الاجتماعية تؤدي ثمارها، ليس فقط في الأجل القصير، بالمساهمة بشكل مباشر في الحد من الفقر، وإنما أيضاً في الأجل الطويل، من خلال آثارها غير المباشرة المتمثلة في تمكين الأسر المعيشية من الاستثمار في رأس المال البشري والأصول المنتجة. وعلاوة على ذلك، يمكن الحد من أوجه التفاوت مع ارتقاء الأشخاص سلم الدخل مع مرور الوقت. وبينت الدراسة أن معدل العائد على سياسات الحماية الاجتماعية يكون موجبا<sup>(١٢)</sup>.

(١١) International Labour Organization, *World Social Protection Report 2014/15: Building economic recovery, inclusive development and social justice* (Geneva, International Labour Office, 2014)

(١٢) انظر على سبيل المثال المقال الذي أعده خبراء في جامعة الأمم المتحدة: Franziska Gassmann, Andrés Mideros and Pierre Mohnen, "Estimation of rates of return on social protection: ex ante microsimulation of social transfers in Cambodia", *Journal of Development Effectiveness*, vol. 8, No. 1 (2016), pp. 67-86

٦٢ - ويولى اهتمام متزايد للدخل الأساسي العام أو غير المشروط باعتباره وسيلة لدعم الأشخاص في تلبية احتياجاتهم الأساسية والعيش بكرامة. ويمكن أن تضطلع هذه التدابير بدور أساسي في تعزيز القدرة على الصمود في ضوء التغيير التكنولوجي السريع وما يتصل به من اضطرابات محتملة في أسواق العمل. وهناك عدد من المشاريع التجريبية التي جرى وضعها في طائفة واسعة من البلدان، ومنها البرنامج الذي تطبقه فنلندا حالياً، إلى جانب تجارب سابقة في منغوليا وناميبيا والهند.

### ضمان توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية

٦٣ - يؤدي ضمان توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية إلى الحد من عبء المرض ويسهم في القضاء على الفقر. فالتدخلات الصحية تسهم في الحد من الفقر بطرق عدة؛ منها خفض معدلات وفيات الأطفال والكبار، ورفع مستوى التحصيل العلمي، وزيادة العمالة المتاحة من الكبار ورفع إنتاجيتها وكفاءتها، وتحسين إمكانيات الحصول على الرعاية الصحية العالية الجودة. ويمكن أيضاً أن تؤدي التحسينات في العمر المتوقع إلى حفز الأفراد والأسر على زيادة الاستثمار في التعليم واكتساب المهارات، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الأجل الطويل.

٦٤ - ويمكن أن يسفر خفض عبء المرض عن تحقيق وفورات كبيرة في الإنفاق العام على الصحة، مما يحفز الأموال لاستثمارها في مجالات حاسمة أخرى كتطوير البنية التحتية أو الزراعة. وينبغي أن يسهم خفض مستويات الفقر في تحقيق نتائج صحية جيدة تسهم بدورها في النمو.

٦٥ - وحتى يتسنى للبلدان الحد من الفقر، فإنه ينبغي لها أن تضمن تنفيذ استثمارات متواصلة في تدابير الرعاية الأولية والصحة العامة وإتاحة الخدمات، بما في ذلك التدخلات الواسعة النطاق لتلقيح الأطفال، وتوفير خدمات رعاية البصر، وإتاحة العلاج من الأمراض المزمنة غير المعدية والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتساعد هذه التدخلات في تفكيك مصائد الفقر التي يقع فيها جيل بعد جيل نتيجة لاعتلال الصحة، والتي تقلل مستويات مواظبة الأطفال على الدراسة ومشاركتهم فيها أو تؤثر على مشاركة الكبار في القوى العاملة وعلى دخلهم.

٦٦ - وتشير الأدلة الدولية أيضاً إلى أهمية رفع مستويات نصيب الفرد من الدخل في تحسين النتائج الصحية، من قبيل النتائج المتعلقة بوفيات الأطفال والعمر المتوقع<sup>(١٣)</sup>. وثمة عوامل فُطرية هامة أخرى تؤثر على النتائج المتعلقة بالفقر والصحة، من بينها أنماط توزيع الدخل، وانتشار التكنولوجيات والتدخلات الصحية المنخفضة التكاليف، وإمكانية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، ومستويات الالتحاق بالمدارس، ووضع المرأة.

٦٧ - ويفتقر نحو ٤٠ في المائة من الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى أي شكل من أشكال التغطية الصحية المقررة بموجب القانون. وتُلزم الغاية ٣-٨ من أهداف التنمية المستدامة الدول الأعضاء بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الجيدة الفعالة الميسورة التكلفة. وتلزم الغاية ٣-ج أيضاً الدول بزيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى

Lant Pritchett and Lawrence H. Summers, "Wealthier is healthier", *Journal of Human Resources*, vol. 31, (١٣)

.No. 4(1996), pp. 841-868

العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة.

### دعم الفرص وإمكانية الحصول على التعليم والتعلم

٦٨ - يسهم التعليم بدور كبير في القضاء على الفقر. فالتحصيل العلمي يزيد الإنتاجية ويرفع إمكانات الكسب لدى الأفراد ويحسن مستوى معيشتهم بوجه عام. وتتضاءل بدرجة كبيرة احتمالات وقوع الأشخاص في رتبة الفقر مع زيادة مستويات التحصيل العلمي؛ والافتقار إلى التعليم هو أحد العوامل الرئيسية المحددة لفقر الدخل والفقر غير المتصل بالدخل.

٦٩ - وقد نفذت البلدان مجموعةً متنوعةً من الاستراتيجيات التي تعالج الأسباب المتعددة الكامنة وراء انخفاض التحصيل العلمي وانعدام الفرص التعليمية. وتشمل هذه الاستراتيجيات معالجة القيود الاقتصادية وغير الاقتصادية المتعلقة بالتعليم، وتوسيع إمكانية الحصول على التعليم، وتحسين جودته، وإنشاء بنية تحتية للتعليم والنقل، والاستثمار في المعلمين.

٧٠ - وسعت بلدان أخرى إلى كفالة تكافؤ الفرص بإتاحة التعليم المجاني. ففي بلدان مثل إثيوبيا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وكينيا وملاوي وموزامبيق، أدى إلغاء الرسوم المدرسية إلى إحداث الأثر المقصود وهو تحقيق زيادة هائلة في إمكانية الحصول على التعليم.

٧١ - ويتعين أن يظل تعزيز الفرص للنساء والفتيات من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وتعليم النساء والأطفال من الأولويات. وعلى وجه الخصوص، يقل بكثير عدد النساء اللاتي يدرسن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أو اللاتي يعملن في وظائف تتطلب مهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كوظائف علماء الحاسوب ومهندسي الحاسوب ومطوري البرمجيات والمواقع الشبكية وتطبيقات الأجهزة المحمولة، مقارنة بنظرائهم من الرجال.

٧٢ - ويسهم التعليم الوافي من الناحيتين الثقافية واللغوية، إلى جانب تعزيزه لفرص النساء والفتيات، في التغلب على التمييز وما يتصل به من مشاكل اجتماعية.

### جيم - الموارد البيئية والقدرة على الصمود

٧٣ - من مجموع الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، البالغ عددهم ٧٦٧ مليون شخص، يعتمد ٧٠ في المائة بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية لكسب رزقهم. وقد أدى تزايد الضغوط على الأراضي والمياه إلى تدهور غير مسبوق في الموارد الطبيعية وانعكاسات اقتصادية واجتماعية ضارة للفقراء.

### كفالة الاستفادة من الأراضي

٧٤ - يرتبط القضاء على الفقر ارتباطاً مباشراً بإدارة النظم الإيكولوجية البرية والسلع والخدمات التي توفرها. ويتربط على ذلك تأثير مباشر على الجهود الرامية إلى كفالة زيادة تكافؤ فرص الاستفادة من الأراضي والموارد الطبيعية. وتساعد الإدارة المستدامة للأراضي على إدماج إدارة الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والبيئة مع الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية وأسباب المعيشة.

٧٥ - ويترتب على تدهور الأراضي الصالحة للزراعة أثر سلبي على إمكانية مساهمة الزراعة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ومن أجل تلبية احتياجات الأمن الغذائي لسكان العالم المتزايدين، يتعين بذل الجهود لوقف تدهور الأراضي واستصلاح الأراضي التي فقدت أو تدهورت بالفعل. وتفرض الضغوط البيئية والاجتماعية أيضاً تحديات في مجال الحصول على الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي واستخدامها، ومن بينها إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي واستخدام مبيدات الآفات والمواد الكيميائية وتغير المناخ.

٧٦ - وتتباين بشدة فرص وصول المرأة وسيطرتها بشكل متكافئ على الموارد، بما في ذلك الأرض. وعلى الرغم من تمتع العديد من الشعوب الأصلية بالحقوق في أراضي الأسلاف، فإنهم غالباً ما يواجهون تحديات في تمتعهم بحقوقهم.

٧٧ - وثمة تسليم واسع النطاق بكثير من هذه التحديات في الالتزام المعلن في إطار الغاية ١-٤ من أهداف التنمية المستدامة بكفالة الحقوق المتساوية في الموارد الاقتصادية. وتعد الإدارة المستدامة للأراضي أيضاً عنصراً محورياً في تحقيق كثير من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٢ (الأمن الغذائي)، والهدف ٥ (المساواة بين الجنسين)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع)، والهدف ١٥ (النظم الإيكولوجية البرية).

٧٨ - ومن المهم تعزيز القدرة على المستويات الفردي والمؤسسي والنظمي من أجل إدارة الأراضي وإصلاحها بصورة مستدامة. ويتطلب نجاح الإدارة المستدامة للأراضي اتباع نهج استباقية تدعم إنتاج الأغذية المزروعة محلياً وتدمج القدرات الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وأسباب المعيشة وتحد من الاستخدامات المتضاربة للأراضي في المسطحات الطبيعية المنتجة.

٧٩ - وأحد الخيارات الممكنة مستقبلاً هو تشجيع نموذج للتنمية الاقتصادية غير ذي أثر على تدهور الأراضي. فتحديد أثر تدهور الأراضي هدف ينطوي على اعتماد سياسات وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي للحد ما أمكن من تدهور الأراضي حالياً وتفاديه مستقبلاً، وعلى استصلاح الأراضي المتدهورة والمهجورة. ويمكن أن يؤدي ذلك فعلياً إلى زيادة مجموع الموارد المتاحة من الأراضي مع الحد من آثار التدهور البيئي الضارة على الصحة وأسباب المعيشة والرفاه.

### الحد من التأثير بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الكوارث

٨٠ - يواجه العالم تحدياً غير مسبوق يفرضه تغير المناخ وسرعة تزايد التعرض للكوارث وقابلية التضرر منها. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، التي تقل قدرتها على التجاوب مع الأثر المتزايد لهذه الظواهر وتزيد في الوقت نفسه احتمالات تضررها منها، يكون التحدي بالغ الشدة. فهذه البلدان تواجه خسائر متزايدة ناجمة عن طائفة من الأخطار الطبيعية، بدءاً بالزلازل وأمواج تسونامي ووصولاً إلى الفيضانات والعواصف وحالات الجفاف الشديدة، بالإضافة إلى التهديد بالبحسار التقدم الذي تحقق على مدى عقود من التنمية وتجزد الفقر. وفي الوقت نفسه، يمس تغير المناخ طائفةً من القطاعات تشمل الزراعة والصحة والطاقة وموارد المياه.

٨١ - وترتبط الكوارث بالأخطار الطبيعية، إلا أن أثرها الفعلي يتصل مباشرة بقصور القدرات وخيارات التنمية التي تزيد من مواطن الضعف وتعرض الأشخاص والمجتمعات المحلية للمخاطر. وقد

أصبحت الكوارث، بشكل متزايد، مبيدَةً للفقر في المناطق المعرضة للخطر التي يؤدي فيها الفقر المستديم وفوارق الدخل المتزايدة إلى إضعاف تماسك المجتمعات المحلية والحد من قدرتها على الصمود والتكيف.

٨٢ - ومن المهم تشجيع جهود التكيف المراعية للفقراء والداعمة للنمو وجهود الحد من مخاطر الكوارث التي تشجع خيارات التنمية وسبل العيش الواعية بمخاطر المناخ والكوارث الطبيعية. ويعني ذلك دعم البلدان في إدماج المخاطر والفرص المتصلة بالمناخ في خططها الوطنية وجهودها للحد من الفقر، مع العمل على تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً. وتقع تنمية القدرات في صميم الجهود الفعالة للتكيف مع تغير المناخ.

## دال - المشاركة في اتخاذ القرارات

٨٣ - لكي تنجح جهود القضاء على الفقر، فلا مناص من أن تكون متجذرة في مبدأ الإدماج. فالمشاركة المفيدة لأصحاب المصلحة في وضع السياسات والبرامج وتنفيذها يمكن أن تزيد كثيراً من فعالية التدخلات الرامية إلى القضاء على الفقر.

٨٤ - والمؤسسات الفعالة هي واحدة من الوسائل الرئيسية لمشاركة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات لدعم جهود القضاء على الفقر. ولذلك فإن هناك حاجة إلى تنمية قدرات المؤسسات لدعم مشاركة أصحاب المصلحة. ومن المهم أيضاً للبلدان إشراك أصحاب المصلحة في متابعة السياسات أو التدخلات واستعراضها بصورة فعالة من أجل ضمان تكامل السياسات وإثمارها للنتائج.

## هاء - التحديات والفرص العامة

٨٥ - يواجه المجتمع الدولي مجموعة مختلفة جداً من التحديات الإنمائية في السنة الثانية من تنفيذ الخطة لعام ٢٠٣٠. إذ يجري تنفيذ الخطة في سياق بيئة عالمية متغيرة وتحديات مستمرة في مجالات الغذاء والطاقة والمالية والصحة والبيئة في جميع البلدان، مما يؤدي إلى تفاقم المخاطر النظامية العالمية التي قد تكون لها آثار بعيدة المدى على جميع البلدان والمجتمعات المحلية.

٨٦ - وفي هذا السياق، يمكن للتعاون الدولي أن يعزز الاتساق بين مختلف استراتيجيات وأنشطة القضاء على الفقر، وأن ييسر الشراكات الشاملة لعدة قطاعات، وأن يوفر دعم القدرات. وقد يشمل ذلك كفالة تحسين الروابط بين التنمية والسلام والمساعدة الإنسانية، وتشجيع الاستثمار المنهجي في بناء قدرة البلدان والمجتمعات المحلية على الصمود.

## المسؤولية الوطنية

٨٧ - إن المسؤولية الوطنية والقيادة الحكومية بالغتا الأهمية بالنسبة للتنفيذ الفعال. ويجب أن تعكس السياسات الوطنية للقضاء على الفقر نهجاً للحكومة بكاملها وأن يمتلك المجتمع كله زمامها، من خلال المشاركة المؤسسية التي تشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني.

٨٨ - وستتطلب تحقيق المسؤولية الوطنية والاتساق بشكل فعلي إحداث تحولات كبيرة في العمليات والسلوك. ويمكن للسياسات الطويلة الأجل والقائمة على البرامج أن تيسر المسؤولية الوطنية من خلال مواءمة القضاء على الفقر مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

## إطار السياسات العالمي للقضاء على الفقر

٨٩ - تشكل الخطة لعام ٢٠٣٠ إطاراً عالمياً لوضع سياسات ترمي إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. وتلزم الخطة المجتمع الدولي بتحقيق مستويات عالية جديدة من التآزر العالمي والتعاون الدولي والعمل الجماعي سعياً إلى القضاء على الفقر.

٩٠ - وعلى الصعيد الوطني، تشمل الآثار على السياسات التركيز، على نحو يحدث تحولاً، على القضاء على الفقر، وتلبية احتياجات الفئات الأكثر تضرراً عن الركب، وتكييف المؤسسات والسياسات لدعم الأولويات والنظم القطرية. وتشمل الآثار على السياسات على الصعيد الدولي تعزيز الاتساق فيما بين مختلف الخطط والأنشطة الإنمائية، وتيسير إقامة الشراكات الشاملة لعدة قطاعات، وتوفير دعم القدرات بغية تحقيق اتساق السياسات.

٩١ - ويشكل كل من المتابعة والاستعراض جزءاً لا يتجزأ من إطار الخطة لعام ٢٠٣٠. وتقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة مسؤولية جماعية عن متابعة واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ١، مع التركيز القوي على التعلم المتبادل وتقاسم المعارف من أجل تحقيق نتائج أفضل. وتوفر مساءلة الحكومات أمام الجمهور الأساس للمتابعة والاستعراض الفعالين للتقدم المحرز على جميع المستويات وينبغي مواصلة تعزيزها، بطرق منها زيادة الجهود الرامية إلى جمع البيانات.

## التجارة الدولية

٩٢ - ما فتى توسيع التجارة الدولية يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للحد من الفقر. فقد أصبحت أسواق السلع والخدمات مندججة على نحو متزايد نتيجة انخفاض في الحواجز التجارية، كما ساعدت التكنولوجيا في خفض تكاليف التجارة. ويساهم دمج الأسواق العالمية، من خلال الانفتاح التجاري، في الحد من الفقر. ولا بد من القيام بمجهود مطرد لتعميق الاندماج الاقتصادي وخفض تكاليف التجارة. وسيكون النمو الاقتصادي القوي على المستوى الوطني ضرورياً لتحقيق القضاء على الفقر، فيما تشكل التجارة عاملاً تمكينياً للنمو، يتيح فرص عمل جديد وأفضل للفقراء. وعلى الرغم من إحراز التقدم في خفض تكاليف التجارة وإدماج البلدان المنخفضة الدخل في الاقتصاد العالمي، ينبغي بذل المزيد من الجهود لكفالة جنيها للفوائد الإنمائية لذلك التقدم.

## الموارد من أجل القضاء على الفقر

٩٣ - يشجع أصحاب المصلحة تنفيذاً مشتركاً ومتكاملاً للخطة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وتحدد هاتان المجموعتان من الالتزامات الموارد المالية ووسائل التنفيذ الأهم بالنسبة للقضاء على الفقر، مثل بناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتغيير السياسات، وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ولا تشكل زيادة الاستثمار العام وسيلة مباشرة لمكافحة الفقر فحسب، بل أيضاً شرطاً مسبقاً لزيادة نشاط القطاع الخاص.

٩٤ - ويتطلب القضاء على الفقر تعبئة التمويل من جميع المصادر، بما في ذلك التمويل العام المحلي والدولي، وكذلك الاستثمارات الخاصة المتوائمة مع التنمية المستدامة. وهذه التدفقات المالية متكاملة ولا يشكل أحدها بديلاً لآخر. ولهذا السبب، يظل التمويل العام الدولي بشروط تساهلية بالغ الأهمية في البلدان النامية التي لا تستطيع حالياً تعبئة ما يكفي من التمويل على الصعيد المحلي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

٩٥ - وبالتالي، سيتطلب القضاء على الفقر القيام باختيارات استثمارية جديدة واستثمارات أوسع نطاقاً، وتوفير دعم الميزانية على المدى الطويل وتوسيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات. وفي الوقت نفسه، تكون نوعية العلاقات بين الشركاء المنفذين وفيما بينهم هامة.

٩٦ - ويعني عدم ترك أي أحد خلف الركب توجيه المساعدة المحددة الهدف وتقديم ما يكفي من الموارد والدعم إلى المجتمعات المحلية والبلدان ذات الموارد الأقل والقدرات الأضعف، مثل أقل البلدان نمواً. ويجب الوفاء بالالتزامات القائمة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. فبالرغم من الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٥، لا تزال جهات مانحة عديدة بعيدة جداً عن الوفاء بالتزاماتها. وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في المتوسط، ٠,٣٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٥، أي نفس المستوى المسجل في عام ٢٠١٤، ولكن هذه النسبة أقل بكثير من الهدف المحدد وهو ٠,٧ في المائة.

٩٧ - وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، في المتوسط، ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٥، أي أنها كانت أقل من المستوى الأدنى لهدف الأمم المتحدة الذي هو ٠,١٥ في المائة. ومع ذلك، مثلت النسبة المحققة زيادة بنسبة ٨ في المائة بالقيمة الحقيقية خلال عام ٢٠١٤، وهو ما يشكل وفاء بالالتزام الذي قُطع في أديس أبابا بعكس الاتجاه التناقصي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وتشير دراسة استقصائية بشأن خطط الإنفاق للجهات المانحة حتى عام ٢٠١٩ كذلك إلى أنه يتوقع أن يستمر ازدياد تدفقات هذه المساعدة إلى أقل البلدان نمواً خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩. وينبغي زيادة تحديد الأولويات في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدام هذه المساعدة على نحو أكثر فعالية كي يستفيد منها مباشرة من هم أكثر تحلفاً عن الركب.

٩٨ - ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تكون أيضاً أداة هامة في مجالات من قبيل تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز القدرات الإحصائية، وتعبئة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية. وينبغي أن يركز عن كثب الاستخدام التحفيزي للمساعدة الإنمائية الرسمية بقياس فعاليته من حيث تحقيق النتائج الإيجابية بالنسبة للقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وليس فقط من حيث الزيادة في حجم التمويل. وثمة إمكانات كبيرة في التعاون الإنمائي لمساعدة البلدان على مواجهة اختلالات الأسواق وتفاوت إمكانية الاستفادة من فرص التنمية، وكذلك لدعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

٩٩ - وينبغي أيضاً زيادة تعزيز الإسهامات المتزايدة والمتكاملة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فالتعاون بين بلدان الجنوب من أجل القضاء على الفقر يوفر موارد وقدرات إضافية ويحافظ على الحيز السياسي والمالي للبلدان النامية. وإطاره المفاهيمي القائم منذ زمن طويل غير ملزم، ويسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والمسؤولية والاستقلال الوطنيين، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة. وبفضل النهج الذي يتبعه، يمكنه مواءمة الأولويات المتنوعة لأصحاب المصلحة وضمان المسؤولية والعمليات المشتركة. وتتضح هذه الخصائص، على سبيل المثال، في المصارف الجديدة للتنمية والاستثمار في الهياكل الأساسية في الجنوب، التي تستحق مزيداً من الدراسة لاستخلاص الدروس وجمع المعارف التي لها أهمية بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة في مجال القضاء على الفقر.

١٠٠ - ويتيح التعاون بين بلدان الجنوب إمكانية كبيرة لتقليص أوجه التفاوت في الاستفادة من فرص القضاء على الفقر وللإستجابة بصورة مباشرة للطلبات المحلية. وتبين تجربة التعاون بين بلدان الجنوب أن اعتماد سياسات جديدة مستندة إلى تبادل المعارف يمكن أن يكون له أثر كبير في جهود القضاء على الفقر. وبهذه الطريقة وطرق أخرى، يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يسهم في زيادة الحيز السياسي. ويسلم في هذا التعاون أيضا بأهمية إضفاء الطابع المحلي على الأهداف العالمية، مثل الهدف ١، بما يتماشى مع المتطلبات المحددة حسب السياق ومستويات القدرة على حل المشاكل المحلية. وبالتالي، يتوقع أن يتمكن من تعزيز إسهاماته في تهيئة بيئة مؤاتية قائمة على الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، مع المشاركة النشطة للمجتمع المدني.

١٠١ - وينبغي أن يشارك القطاع الخاص مشاركة أكثر استراتيجية في التعاون الإنمائي، بما في ذلك في تطوير ونقل العلوم والتكنولوجيات والابتكارات، لصالح البلدان النامية. وتبدأ المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في القضاء على الفقر ببناء تحالفات حقيقية بين القطاعين العام والخاص على أساس تفاهم متبادل أعمق. وينبغي أن يعتبر القطاع الخاص الهدف ١ فرصة لإعادة التفكير في نهجه فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق مواءمة أنشطة المؤسسات التجارية مع أولويات المجتمعات التي تعمل فيها.

#### رابعا - الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات بغية القضاء على الفقر بفعالية

١٠٢ - طوال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧، قدمت منظومة المجلس، بما في ذلك من خلال اللجان الفنية وهيئات الخبراء الأخرى التابعة لها، طائفة واسعة من الرسائل المتعلقة بالسياسات. وتشير التجارب التي قُدمت معلومات عنها إلى أن القضاء على الفقر شرط أساسي لبناء مجتمعات متماسكة وسلمية ومستدامة. وركزت لجنة التنمية الاجتماعية على القضاء على الفقر من خلال موضوعها ذي الأولوية "استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع".

١٠٣ - وركزت لجنة وضع المرأة على عمالة المرأة، التي هي بالغة الأهمية للقضاء على الفقر. وأشارت لجنة السكان والتنمية إلى أهمية معالجة مسألتي الهجرة والحماية الاجتماعية بالنسبة للقضاء على الفقر. وركز المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بوجه خاص على التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالفقر والتهمة. ولاحظ المنتدى ضرورة تحسين المؤشرات، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وغيرها من أدوات جمع البيانات من أجل إعطاء صورة أدق عن حالة الشعوب الأصلية. وعرضت اللجنة الإحصائية أفكارا نيرة ذات صلة بالموضوع لتعزيز قياس الفقر، ولا سيما من خلال مواصلة تطوير إطار المؤشرات العالمية.

١٠٤ - وقامت لجنة السياسات الإنمائية بإجراء عمل تحليلي بشأن رفع أسماء البلدان من فئة أقل البلدان نموا وتحسين الإنتاجية الاقتصادية للبلدان النامية، وهو أمر لا غنى عنه من أجل القضاء على الفقر بفعالية على الصعيد الوطني. واستندت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة إلى خبرتها في مجال المساءلة المؤسسية للتوصية بطرائق لتشجيع بناء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة يمكن أن تدعم بفعالية الخطة لعام ٢٠٣٠ والهدف الشامل المتمثل في القضاء على الفقر. وتناول منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات دور الغابات المتعدد الأوجه في القضاء على الفقر. واتخذت لجنة المخدرات خطوات لمواءمة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي عقدت في

عام ٢٠١٦، تحت عنوان "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال" (قرار الجمعية العامة د-١/٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١. ونظرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الموضوع الرئيسي، القضاء على الفقر، من خلال موضوعيها ذوي الأولوية: الأمن الغذائي والابتكارات الجديدة.

١٠٥ - وخلال دورة عام ٢٠١٧، حددت البلدان كلا من القضاء على الفقر والمبادئ المراعية لمصالح الفقراء باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية لخططها الوطنية أو استراتيجياتها الوطنية الطويلة الأجل. وما فتئت بلدان عديدة تنفذ استراتيجيات شاملة ومتكاملة من أجل القضاء على الفقر. وأنشأت بلدان أخرى آليات حوكمة شاملة للتنسيق بين الوزارات المعنية وإيجاد أوجه تآزر في ما بينها، فيما اعتمدت بعض البلدان استراتيجيات تجمع برامج القضاء على الفقر في وزارة واحدة. وأدمجت بعض البلدان في خططها الإنمائية الوطنية نهجا متعدد الأبعاد للقضاء على الفقر.

١٠٦ - واعتمدت بلدان عديدة استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد للتصدي لبطالة الشباب وعمالهم الناقصة. إذ اعتُبر الاستثمار في الشباب وسيلة فعالة للقضاء على الفقر وتحسين رفاه هذه الفئة. ويمكن أن تساعد البرامج المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة الشباب المحرومين على الخروج من دائرة الفقر، فيما توفر خطط الأشغال العامة فرصا للحصول على دخل على المدى القصير.

١٠٧ - ويتطلب القضاء على الفقر بذل جميع مكونات الحكومة لجهود لوضع مجموعة واسعة من السياسات والاستراتيجيات المتداخلة والاستفادة من أوجه التآزر بينها. وينبغي اعتماد نهج أكثر تكاملا في جميع القطاعات. ويجب أن تكمل الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر بيئة دولية مواتية، تتجسد في تدابير دعم متخذة على المستوى الدولي، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة.

١٠٨ - لمنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي دور هام تؤديه في تشجيع اتخاذ تدابير الدعم على الصعيد العالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ويوفر المجلس، من خلال العمل المعياري والتحليلي لمختلف اجتماعاته ومنتدياته، ولجانته وهيئات الخبراء الأخرى التابعة له، منبرا شاملا للبلدان والشركاء في التنمية للاجتماع والتصدي للتحديات الحالية والناشئة التي تواجه في مجال القضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٩ - تقدم الاستنتاجات والتوصيات السياساتية الرئيسية التالية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي ينظر فيها:

(أ) يسلّم في الخطة لعام ٢٠٣٠ بأن الفقر متعدد الأبعاد ويتخذ أشكالا مختلفة؛ وسيتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة المترابطة وغاياتها على قدرة البلدان وشركائها في التنمية على تسخير الترابطات في السعي إلى تنفيذ الخطة وعلى استعدادهم للقيام بذلك؛

(ب) لا بد من تعزيز وزيادة جمع ونشر واستخدام البيانات، وكذلك البحوث النوعية والكمية، من أجل كفاءة أن يفهم فهما جيدا التوزيع الاجتماعي والجغرافي للفقر ويؤخذ هذا التوزيع في الاعتبار في الجهود القائمة على الأدلة والمستندة إلى البيانات الرامية إلى القضاء على الفقر، على أن يكون تصنيف البيانات جزءا أساسيا من هذه الجهود؛

(ج) تلزم مجموعة متسقة من السياسات على الصعيد الوطني من أجل دعم النمو الاقتصادي الشامل والواسع النطاق، ولا سيما من خلال اعتماد سياسات لتعزيز الهياكل الأساسية والقدرات البشرية؛ وتشجيع التصنيع المستدام، وتعزيز سوق العمل وسياسات المنافسة؛ وجعل التجارة والاستثمار والتكامل الاقتصادي أدوات أكثر فعالية للحد من الفقر؛

(د) يجب تعزيز النمو الشامل والواسع النطاق وتكاملته بالحماية الاجتماعية، من خلال توسيع نطاق وسائل الحماية الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة والحد من أثر التقلبات الاقتصادية والمخاطر البيئية، وذلك بالنظر إلى أن لهذه الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً في القضاء على الفقر من خلال الحد من انعدام الأمن الاقتصادي والإقصاء، على النحو المبين في الهدف ١-٣؛

(هـ) ينبغي أن تتخذ، في إطار جهود القضاء على الفقر، تدابير ملموسة لتعزيز الإدماج، بطرق منها إنشاء عمليات تشاركية وقنوات مؤسسية للمشاركة العامة، بحيث تيسر هذه التدابير التوصل إلى فهم مشترك لاحتياجات من يعيشون في فقر وتعظم أثر سياسات مكافحة الفقر؛

(و) ينبغي استخدام سياسات للإدارة المستدامة للأراضي لتحقيق تكامل في إدارة الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي والبيئة، مع معالجة مسألتي الحصول على الأراضي وضمان الحياة، عند الاقتضاء، لتلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة مع المحافظة على خدمات النظم الإيكولوجية وسبل كسب العيش؛

(ز) يمكن لكل من العمل الوطني والتعاون الإنمائي والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين دعم تنمية القدرات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ودفع عجلة التقدم والابتكار، ودعم التأهب للطوارئ والقدرة على الصمود، وتيسير الانتقال من التصدي للأزمات إلى التعافي منها؛

(ح) ينبغي توجيه التعاون الدولي نحو تعزيز الاتساق فيما بين مختلف استراتيجيات وأنشطة القضاء على الفقر، وتيسير إقامة شراكات شاملة لعدة قطاعات، وتوفير دعم القدرات.

(ط) يعني عدم ترك أي أحد خلف الركب توجيه المساعدة المحددة الهدف وتقديم ما يكفي من الموارد والدعم إلى البلدان والمجتمعات المحلية ذات الموارد الأقل والقدرات الأضعف.

(ي) ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوفر التوجيه والقيادة الواضحين لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها، بما في ذلك في إنشاء وإعادة مواءمة الحوافز لتشجيع التأزر والتعاون في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر؛

(ك) ينبغي للمجلس أيضاً أن يشجع الحوار وتبادل المعارف فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك إيجاد طرائق جديدة للتمويل، وإنشاء الشراكات، وغير ذلك من الوسائل الحاسمة لتنفيذ الخطة لعام ٢٠٣٠.